

هنا أربع صور حيث قال ولولتكرار وسريان لا يتجدد واحتياط  
 في صورتين يصح وفي صورتين لا يصح الاولي اغسل لمعة من المفسو  
 في الوضوء او لمعة في الفسل في المرة الاولى فانقضت في المرة الثانية  
 او الثالثة بقصد التثقل كفاه الثانية النسيان فاذا توضا واغسل  
 واغسل لمعة ثم نسي انه توضا واغسل فاعاده على انه محدث واجب  
 ثم ذكر اجزاء الثالثة توضا واغسل واغسل لمعة وظن عدمها  
 ثم جدد الوضوء والفسل لتثقل فانقضت تلك المعة لم يكفبه  
 الرابعة اغسل لمعة في وضوءه او غسله ثم شك بوجوه في اغسال  
 المعة فتوضا واغسل للاحتياط فانقضت لا يجزيه حتى اذا علم  
 على الحال لزمه الاعادة قال القونوي ويعلم من عدم اجزاء  
 الفسل للتجدد والاحتياط عن الفسل الواجب في مسيبه المعة  
 عدم اجزائه عنه فيما اذا تطهر المحدث بنية التجدد والاحتياط  
 بطريقه الا في انتهي وهذه خامسة وسادسه ولنا سابعة  
 وهي اذا اتقن المحدث ثم شك في الطهارة فقطم ثم يتقن عدم  
 الطهارة فانه يصح ولا يجب الاعادة لان المحدث هنا يقين والتزدد  
 طرا عليه والتزدد الذي يمتنع احدي طر فيه بالاصل لا يضر  
 ولا يضر فرغ ما نحن فيه فيما ذكرته وكلها فرغ النية  
 ٢٤ ان لا يقترن بما لا يقع فان اقرن بما لا يقع لم يصح وضوءه  
 كان نوي ووضوءه زوجه او اجنبية او عكسه او توضا  
 والمحدث خارج منه ولنا شخص توضا وبوله يسيل منه ومعه  
 يصح وضوءه وصورتها في سلس البول والمستحاضة مثله  
 اذا تقدر حبسه فانه يصح ويصلي وان قطر الدم على الحصى  
**الباب الثاني** في شروط وضوء الرفاهية للاناث وفيه  
 خمسة

خمسة وثلاثون بشرط ما تقدم في الذكور هو بشرط في الاناث  
 ٢٥ النقا من الحيض والنفاس فلا يصح وضوءه حايض ولا نقيا  
 ولنا حايض ونفا يصح من كل واحدة منهما او يصح وضوءه  
 المستحاضة وغسلها **الباب الثالث** في شروط وضوء  
 العزرة للذكور وفيه ثلاثة واربعون بشرط ما تقدم غير  
 الخامس والثلاثون ٢٥ دخول الوقت فلا بد من دخول الوقت  
 في حق دبر المحدث وخوجه قال في التدریب وغيره فلا بد من  
 دخول الوقت في حق المستحاضة وخوجهما قطع به الحاوي  
 والشامل الصغيران وهو الصحيح في الروضة وغيرها في باب  
 الحيض في المستحاضة وذكره الشامل الصغير هنا ومثلها سلس  
 البول وخوجه كسلس الملى وكذا المحيرة فانه لا يصح طهرها  
 الا اذا دخل الوقت ويقال لنا شخص لا يصح وضوءه لغرضه لا  
 لغسل قبل دخول وقته ٢٦ تقدم الاستنجاء في دبر المحدث  
 قاله في القوت تفقها وتبعه صاحب التحفة فقاله في اول باب  
 الوضوء تفقها ايضا والمسئلة منقولة في الروضة وغيرها في باب  
 الاستحاضة ولفظها فتغسل المستحاضة فحما قبل الوضوء  
 او التيمم الي ان قال وكل هذا واجب الي ان قال في توضا  
 المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه ويلزمها تقدر هذا  
 الاحتياط على الوضوء انتهي وعبارة الالتهاج بعد قول  
 المهاج وتوضا بعد ذلك فلو قدمت الوضوء لم يصح انتهي  
 ويقال لنا وضوء لا يصح قبل الاستنجاء وتقدم انه لا يصح وضوء  
 الرفاهية ايضا على قول ٢٧ تقدم تحشو فرج دبر المحدث  
 بقطنة او خرقة وخوجهما بعد فراغه مما تقدم من الاستنجاء